

اليهود في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني

د. وفاء كاظم ماضي

كلية التربية/ صفي الدين الحلي

يرجع أصل اليهود المتواجدين في الولاية إلى يهود بيت المقدس، وقد جاءت أعداد كبيرة منهم إلى منطقة كرينيايك (بنغازي) بعد تحريرها على يد صلاح الدين الأيوبي عام (١١٨٧ م)^(١) وأستوطنوا مناطق عديدة من المنطقة ومنها ولاية طرابلس الغرب، وفي القرن الخامس عشر هاجرت إلى الولاية أعداد كبيرة من اليهود الأسبان الذين لجأوا للولاية تخلصاً من الاضطهاد الأسباني لهم، حتى بلغ مجمل عدد اليهود نهاية القرن الثامن عشر حوالي خمسة آلاف يهودي من مجموع سكان الولاية البالغ عددهم خمسة وعشرون ألف نسمة. وعاش اليهود بذلة، حيث أجبروا على العيش في ظروف اقتصادية معدمة، فمارسوا أعمالاً متدنية المستوى مثل جمع القاذورات وتنفيذ أحكام الإعدام على المجرمين، وفي الوقت ذاته لم تكن لهم حقوق كباقي سكان الولاية فإذا ما اقترف يهودياً جنحة فعقوبته الحرق حياً، أو تسمراً إحدى يديه على باب المعبد ويطلق بدنه بالعسل ويبقى مثبتاً على هذا الوضع حتى وفاته جراء حرارة الشمس ولسع الحشرات، وكانت هذه العقوبة شائعة بين أوساط اليهود.^(٢) لكن اليهود استطاعوا بالرغم من هذه الظروف تحقيق النجاح واحتكار عدد غير قليل من الحرف المحلية والتجارة الخارجية، وغيرها من الأعمال التي حققت لهم الربح والثروة. وبرز اليهود، كقوة اقتصادية، في زمن يوسف باشا القرمانلي (١٧٩٥-١٨٣٢ م)، ففي هذه الحقبة اعتمدت الولاية في وارداتها على القرصنة والسيطرة على السفن التابعة للدول الأوروبية، فالأشخاص الذين كانوا على ظهر هذه السفن يأخذون مع السفينة ويباعون في سوق العبيد، وعندما استلم الحكم (يوسف باشا) أمر بمعاملتهم كأسرى حرب فعمل اليهود لتحرير هؤلاء الأسرى، حيث يقومون بشرائهم ثم إرسالهم إلى ذويهم مقابل مبلغ معين يتوجب على أهل الأسير دفعه لهم، ولهذا تأسست منظمات يهودية في بعض الدول الأوروبية تتولى القيام بهذه المهمة، وحققوا بهذا المجال ثروة كبيرة، كما كان لاحتكارهم التجارة اثر كبير في تكوين ثروة طائفة خاصة في طرابلس الغرب والسودان وسواحل افريقيا، حتى أصبحوا من اغنى طبقات المجتمع^(٣). لقد اعتمد عليهم يوسف باشا وكان يوليهم ثقته، حيث وجد فيهم عنصراً مطيعاً وأمنياً ومساعداً له عند حاجته الى الاموال، كما كان يفعل والده علي باشا (١٧٩٥-١٧٥٤) الذي كان يفترض منهم نقوداً عند الحاجة^(٤) وقد أثار هذا الاهتمام باليهود من قبل يوسف باشا، وامتلاكهم الثروة الكبيرة حفيظة بعض أهالي الولاية، الأمر الذي دعا أحد الوجهاء إلى مقابلة يوسف باشا، وإعلامه بأنه ليس من العدل أن ينعم اليهود بالثروة ويرتدون الحرير والملابس الفاخرة، وتتحلى نسائهن بالحلي الثمينة، في الوقت الذي يعاني فيه أهالي الولاية من الفقر، فاجابه يوسف باشا بذلك بأن ثروة اليهود هي نتيجة لاجتهادهم بالعمل، أما فقر الأهالي فهو نتيجة كسلهم وعدم اجتهادهم، واكتفى بوصية رؤساء اليهود بعدم ارتداء الملابس الفاخرة^(٥)، مراعاة لمشاعر الأهالي واحتراماً للوالي، فقد كان يوسف باشا يحترم الأولياء وينفذ الكثير من رغباتهم. على أن الخطوة التي كان يتمتع بها اليهود عند يوسف باشا، سرعان ما تحولت إلى عداوة واضحة خاصة في سنوات حكمه الأخيرة نتيجة للأزمة المالية التي كانت تعاني منها الولاية، لذلك فقد فرض عليهم الجزية، وأجبرهم على تقديم الهدايا، ودفع الضرائب الإجبارية جديدة، وهددهم بالعقوبة إذا لم ينفذوا أوامر، ولم يكتف بذلك، بل أصدر أمراً باعتبار جميع العقارات والأماكن التي يملكها اليهود والتي لا توجد لها عقود مكتوبة، من أملاك الدولة. وتتمثل خطورة هذا القانون، بالنسبة إلى اليهود، أنه استناداً لنظامهم، فإن الشخص الذي يسكن منزلاً مدة تزيد عن الثلاث سنوات دون معارضة من صاحبه الشرعي، يصبح المنزل ملكاً له^(٦). استمر يوسف باشا في سياسته العدائية نحو اليهود لحاجته الماسة إلى الأموال لإنقاذ عرشه، لأنه كان يعتبر أن ثروتهم جاءت من المكانة والخطوة التي تمتعوا بها في سنوات حكمه الأولى، وعليهم الآن دفع ثمناً لهذه المكانة، وبذلك خلقت فجوة كبيرة بين اليهود وبين السلطات الحاكمة مع بداية عودة الولاية لحكم العثمانيين المباشر.

(١) مصطفى عبد الله يعقوب، المشروع الصهيوني لتوحيد اليهود في ليبيا، الدار العربية للكتاب، طرابلس - تونس، ١٩٧٥، ص ٣٣؛ محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، عبد السلام ادهم ومحمد اسطى، بنغازي، ١٩٧٠، ص ١١٨.

(٢) ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ت: عمر الديراوي، لندن، ١٩٨٤، ص ٢١.

(٣) عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلي في ليبيا، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٩١؛ رودلفو ميكافي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ت: حسن محمود، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٤٩.

(٤) كوستانزويرونا، طرابلس من ١٥١٠-١٨٥٠، ت: خليفة محمد، طرابلس، ١٩٦٩، ص ٢٨٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٦) عمر علي بن إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٩٤.

- كثافة اليهود السكانية: شكل اليهود خمس سكان الولاية ، وهي نسبة كبيرة ، ويشير الرحالة الألماني (نختال)، ان النسبة قد تصل إلى ربع إجمالي السكان^(١). وقد قدر الرحالة اليهودي (بنيامين الثاني) عددهم في العام ١٨٥٠ بحوالي ألف أسرة يهودية تقطن منطقة طرابلس ومئتان وخمسون أسرة في منطقة مسلاته ومائة أسرة في منطقة زليتن^(٢). وفي العام ١٨٦١م، وطبقاً للإحصاء الذي نشر بالدوريات الإسرائيلية، فقد قدر عدد يهود الولاية بحوالي خمسة آلاف ومئتان وخمسة وستون يهودياً كما في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)^(٣) عدد اليهود في مناطق ولاية طرابلس

المنطقة	عدد اليهود
طرابلس	٤٥٠٠
مصراته	٢٠٠
تاجوراء	٨٠
غريان	١٠٠
العمرص	٨٠
الجبل الغربي	١٥٠
زليتن	١٢٥
درنة	٣٠
المجموع	٥٢٦٥

ويلاحظ على الجدول أن غالبية اليهود كانوا يتركزون في منطقة طرابلس في حين تتناقص نسبتهم في بقية المناطق لأن اليهود اعتادوا السكن في منطقة خاصة بهم داخل مجتمع مغلق. وتناقص عدد اليهود بعد هذا التاريخ، بحيث لم يتجاوز عددهم الألفي يهودي في العام ١٨٧٧، بسبب الأوبئة التي تعرضت لها الولاية^(٤) خاصة وباء الكوليرا الذي قضى على أعداد كبيرة من سكان الولاية ومن ضمنهم اليهود. وازدادت نسبة اليهود، بعد هذا التاريخ، إلى أكثر من الضعف، فوصل عددهم استناداً للإحصاء الأخير الذي جرى في هذه الحقبة في تموز من العام ١٩١١ حوالي أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة واثنان وثمانون يهودياً من أصل سكان الولاية البالغ عددهم خمسمائة واثنان وعشرون ألفاً وخمسمائة وستة وسبعون نسمة، وكانت نسبة الذكور البالغة سبعة آلاف ومائتان وأربعة وعشرون أعلى قليلاً من نسبة الإناث البالغ عددهن سبعة آلاف ومائة وثمانية وخمسون يهودية^(٥). وللإهود نظام أو أداة تنظم شؤونهم، تطورت تبعاً لتطورات الولاية السياسية، ففي العهد القرمانلي كانوا يخضعون لحاكم يعرف باسم (القايد) ويكون تابعاً للباشا مباشرة، وتنحصر مهمته في حل مشاكل وقضايا اليهود ، وجمع الجزية السنوية للدولة، أما في العهد العثماني الثاني، فكان لهم مجلس روحاني يتألف من (الربي الأكبر)^(٦) الذي تعيشه الدولة العثمانية ويعاونه أربعة قضاء ومقره في مدينة طرابلس^(٧).

أوضاع اليهود في ظل حكم العثمانيون:

بعد تسلم العثمانيون حكم الولاية للمرة الثانية في العام ١٨٣٥، تعاملوا اليهود معاملة حسنة، اختلفت عن المعاملة التي عوملوا بها في أواخر حكم يوسف باشا القرمانلي، وكانوا في الوقت ذاته حريصون على إطاعة الوالي ودفع الضريبة السنوية المفروضة عليهم مقابل إعفاءهم من الخدمة السنوية، والتي تصل قيمتها إلى أربعة آلاف وثمانمائة وتسعون فرنكاً ، وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١) صدر قانون التنظيمات

(١) خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة الأجانب والعرب، طرابلس، د.ت ، ص ١٦٥.

(٢) Slousch , op.cit., p: 33 .

(٣) خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من ١٨٦٤ – ١٩١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفاتح ، كلية التربية ، قسم التاريخ ، ١٩٨٥ ، ص ٧٧.

(٤) إدوارد راي، المغرب العربي في القرن التاسع عشر ١٨٧٧ ، ت: علي مصطفى ، طرابلس، د.ت ، ص ٣٧.

(٥) عبد السلام ادهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (١٦٧) ، ص ٢٩٨.

(٦) الربي : وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في سورة آل عمران ، الآية (١٤٦) ، في قوله تعالى ((وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين)) . والربي : منسوبة إلى الرب كالرباني ، والمعنى أنهم علماء انقياء او جماعات كثيرة ، تقايل مع الأنبياء لإعلاء كلمة الله وإعزاز دينه . إسماعيل حقي البروسوي ، تنوير الأذهان من تفسير روح البيان ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨٢ .

(٧) فرانيسكو كورو ، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، ت: خليفة محمد التليسي، طرابلس، د.ت ، ص ٢٢ .

عام ١٨٥٦، والذي أعلن فيه معاملة جميع التابعين للدولة العثمانية، مع اختلاف أديانهم ومذاهبهم، معاملة متساوية، حيث جاء فيه: ((والقوانين التي صدرت لهذا الغرض جعلت لكل طائفة دينية مجلساً جسامانياً ومجلساً روحانياً، وحددت سلطات كل منها، كما أوضحت كيفية انتخاب رؤساء الأديان وتعيينهم وتركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى هؤلاء الرؤساء وتلك المجالس، وكذلك جميع الأمور المتصلة بأوقاف الأديرة والكنائس وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة))^(١) وقد حفظ هذا القانون لليهود حقوقهم وسمح لهم بممارسة شعائهم بكل حرية، ويكون لهم مجلس يدير شؤونهم، وكانت الأحوال الشخصية لليهود مختلفة عن الأحوال الشخصية للمسلمين فلم يفرض عليهم إتباع الأحوال الشخصية لغيرهم من الطوائف فقد اعتبروا سن البلوغ للذكر، كان ثلاثة عشر عاماً، وللأنثى اثني عشر عاماً، ويجب على أبناء ملتهم إطاعة واحترام الشعائر الدينية، وبعد الطفل شرعياً عند ولادته، بغض النظر عن الوقت الذي ولد فيه بعد عقد الزواج، وإذا فسخ عقد الزواج فالطفل يكون شرعياً خلال سنة من هذا الفسخ، ويحرم زواج الذكر أو الأنثى قبل سن البلوغ وتعدد الزواج محرم عند اليهود، والأب هو الوصي الشرعي على أولاده قبل سن الرشد، ويحق للزوجة، في حالة وجود اختلاف بينها وبين زوجها، إن تطلب الطلاق من محكمة الربى.^(٢) الخاصة لليهود.

حاول السلطان العثماني معاملة جميع رعايا الدولة العثمانية بالتساوي، لكن اليهود ظلوا يدفعون الضريبة، المعروفة بضريبة البديل العسكري، لذلك بقيت وظائف الدولة الإدارية والقضائية محصورة على المسلمين من العثمانيين وأهالي الولايات دون اليهود.^(٣) انعكس سوء الوضع الاقتصادي للولاية، على كافة مجالات الحكم، فكثر الفساد والرشوة ولم يستطيع الولاة اللذين توالوا على حكم الولاية القضاء على هذه المظاهر، لقصر مدة حكم غالبيتهم، الأمر الذي دفع عدد من يهود الولاية للتخلي عن الرعية العثمانية وإتباع رعية بعض الدول الأجنبية، طمعاً منهم في الحصول على الامتيازات التي كان يتمتع بها رعايا بعض هذه الدول خاصة بريطانيا وفرنسا، وقد أثار هذا الأمر حفيظة الحكومة العثمانية، فأصدرت في العام ١٨٩٢ فرماناً نصت فيه أن الشخص المتمتع بالرعية العثمانية، ويغار الولاية ويتخذ رعيته لدولة أخرى ثم يرجع للولاية لا يسمح له بالدخول إلا إذا تنازل عن تبعيته للدولة الأجنبية ويسترجع رعيته وتبعيته للدولة العثمانية، وقد حاول الوالي أحمد راسم من خلال هذا فرمان الحد من اندفاع اليهود لاكتساب رعية الدول الأجنبية والإبقاء على رعيته العثمانية، وقد نجح هذا فرمان في تحقيق هدفه فحد من هذه الظاهرة، وساعد تحسن أوضاع الولاية وسيادة الأمن والإصلاح التي سادت في فترة حكم أحمد راسم باشا، من الحد من هذه الظاهرة، حتى أنه لم يتجاوز عدد اليهود الذين تمتعوا بالرعية الأجنبية في العام ١٩١٠ مائة وثمانون يهودياً، أغلبهم من رعايا إيطاليا وفرنسا.^(٤) عامل الولاية العثمانيون يهود الولاية معاملة حسنة لا تختلف كثيراً عن بقية أهالي الولاية من المسلمين على اعتبارهم جزءاً مهماً من سكان الولاية، لكن اليهود كانوا دائمي الشكوى من سوء أوضاعهم، وما تخليهم عن الرعية العثمانية، إلا دليل واضح على تدميرهم من أوضاع الولاية، وكانوا دائماً يقدمون شكوى سواء للوالي أو القائم مقام يتظلمون فيها، فعلى سبيل المثال، رفع يهود غريان في العام ١٩٠٥ شكوى لإدارة قضاء غريان يشكون فيها من ثقل الضرائب المفروضة عليهم والتي وصلت قيمتها إلى عشرة آلاف قرش، فعرضت هذه الشكوى إلى إدارة القضاء الذي قرر تخفيض هذه الضريبة التي لا تتناسب مع دخل اليهود السنوي، وأرسل القرار إلى الوالي، ولكن في العام التالي، وبأمر من السلطان العثماني، تقرر فرض ضريبة جديدة على الأهالي، بما فيهم اليهود، وهي ضريبة التجهيزات العسكرية، وبذلك أوضحت الولاية لليهود أن ثقل الضرائب لا يقع عليهم وحدهم وإنما يقع على جميع الأهالي، كذلك رفعوا شكوى ضد القائم مقام لسوء معاملته لهم والذي قام بسجن عدد من اليهود إلى متصرف الوادي العربي وهدد عدداً آخر من الممتنعين عن دفع الضريبة، لكن الوالي أوضح لهم أن القائم مقام يقوم بهذه الأعمال بناءً على تعليمات الإدارة العثمانية في استانبول.^(٥) وفي العام ١٩٠٧ قدم عدد من اليهود القاطنين في منطقة يفرن شكوى يذكر فيها أنهم يعملون بالتجوال في قرى الجبل فيبيعون البضائع المتنوعة ليأمنوا احتياجاتهم اليومية، لكن متصرف المنطقة منعهم من مزاوله هذه المهنة، وهم بذلك سوف يموتون جوعاً هم وعوائلهم لذلك فهم يلتمسون رفع هذا المنع عنهم، فاجاب المتصرف: ((إن هذا المنع فرض لأن بعض السفهاء البسطاء يسرقون في الليل حب

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥، ص ٩٠.

(٢) حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦١، ص ٢١٣.

(٣) سعيد علي حامد، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين، مجلة تراث الشعب، السنة التاسعة عشرة، العددان (١-٢)، ١٩٩٩، ص ٧٣؛ Anthony G.

Cachia, op.cit., p: 41.

(٤) خالد محمد الهدار، زيارة الرحالة الاسباني علي بك العباسي لطرابلس في أوائل القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، السنة الثالثة والعشرون، العددان ٢-١، ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

(٥) د. م. ت، طرابلس، وثائق متفرقة، وثيقة رقم (٤٦٤)، مؤرخة في العام ١٩٠٥.

الزيتون، ويستبدلونه من الباعة المتجولين في القرى ببعض البضائع ويسببون بذلك الأضرار ببعض الناس فإنه عملاً بقرار مجلس الإدارة يمنع استبدال حب الزيتون بالبضائع حتى تتاح للأهالي الاستفادة من الفرصة الممنوحة لهم ويتمكنوا من جمع زيتونهم وبما أن الأهالي باشروا في هذه الأيام ضم زيتونهم فإنه قبل يومين أذن للباعة بالتجول^(١). والملاحظ أن قرار منع اليهود المتجولين لم يقصد منه محاربة اليهود بل قصد منه محاربة ظاهرة السرقة والمحافظة على أموال الأهالي، والدليل على ذلك أن المنع رفع بعد أن أتم الأهالي عملية جمع الزيتون. لقد حاول اليهود، في كثير من الأحوال تغيير الحقائق لصالحهم استغلالاً لطيب معاملة بعض الولاة لهم، وهذا ما حدث في عهد رجب باشا، الذي امتاز عهده بالتسامح وطيب المعاملة مع اليهود، فرفع له عدد من يهود تاجوراء شكوى في الثاني من تشرين الأول عام ١٩٠٧ يشكون فيها من رجال الجندرية الذين أدعوا أنهم دخلوا عليهم في مكان عبادتهم، وفي يوم عيدهم يطالبون بدفع بدل الخدمة العسكرية، وعندما أخبروهم أنهم سيحضرون في اليوم التالي، لأن اليوم هو يوم عيد لهم، رفض رجال الجندرية وقادوهم للمركز وأوقفوهم لمدة أربع ساعات، لذلك فهم يطالبون الوالي بإصدار أوامره لتأديب رجال الجندرية لأنهم دخلوا عليهم في مكان عبادتهم أثناء دعائهم وتأدية الصلاة. واتضح بعد التحقيق الذي أجراه رجب باشا، واستناداً إلى إفادة مدير ناحية تاجوراء، إن رجال الجندرية لم يكن لديهم علم أنه صادف هذا اليوم عيد لليهود، وبعد أن علموا سمح لهم بالذهاب للاحتفال بعيدهم، على أن يحضروا في يوم آخر، وأنه لم يوقفهم لمدة أربعة ساعات^(٢). ولم يكتف اليهود بهذا الأمر، بل أشتكى رئيس الحاخامين اليهود في العام ١٩٠٩، أنه بالرغم من كثرة عددهم، لم يعينوا في المجلس العمومي البلدي الذي تشكل في هذا العام، وبعد تحويل الشكوى إلى نظارة النفوس، للتأكد من عدد اليهود، تبين أنه يعين عضو يهودي في كل من مجالس محاكم الاستئناف والبلدية والتجارة، أما عضوية المجلس العمومي فإن قبول الأعضاء فيه يتم عن طريق الانتخابات القانونية دون اهتمام بالعنصر أو الدين^(٣). والواقع أن اليهود قصدوا من رفع هذه الشكاوى، التي كانت بعيدة عن الواقع، لفت أنظار الولاة العثمانيين وأشعارهم بأنهم مضطهدون ولا يتمتعون بكامل حقوقهم التي كفها لهم القانون وبذلك يعطف عليهم الولاة ويمنحوهم مزيداً من الحقوق. إن قراءة بسيطة في بعض كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الولاية في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، تبين لنا اشاداتهم بطيب المعاملة التي كان يتمتع بها اليهود، فالولاة كانوا متسامحين معهم ويعاملونهم باللين، فالرحالة كاوبير أشار بحسن حكم الولاة العثمانيين قائلاً: ((لا يستطيع المالطيون واليهود في العاصمة نفسها أن يذكروا أشياء كافية يمكن أن تكون مصدراً للشكوى كما لا يخشى من ذلك خشية كبيرة.. بل أن طرابلس من بين مدن الشرق، هي تحت حكم معتدل طيب وأهلها قانعون راضون)).^(٤) أما ناحوم سلوش الذي زار الولاية في العام ١٩٠٦، فإنه أشاد بالوالي المشير رجب باشا الذي كان يعامل اليهود بالحسنى، وكان لديه الاستعداد لمديد العون للاليانس الصهيوني.^(٥) أما الرحالة جورج وودبري الذي زار الولاية في العام ١٩١١، فيبيدي إعجابه بما شاهده في الولاية، الأمر الذي جعله يستغرب مما كان يسمعه من أن اليهود يتعرضون للاضطهاد في المنطقة.^(٦) هذه جزء من آراء بعض الرحالة ممن زاروا الولاية، وأشادوا بطيب المعاملة التي يعامل بها اليهود، ومنهم شخص يهودي، وهو ناحوم سلوش، لكن اليهود، بالرغم من ذلك، كانوا دائمي الشكوى من السلطات العثمانية، وكانوا من المرحبين بقدم الإيطاليين للولاية كمحتلين، وقد جد فيهم الإيطاليين من جانب آخر الجهة المؤيدة لهم لتحقيق مصالحهم في الولاية، وقد توضح موقف اليهود الرافض للعثمانيين والمرحب بقدم الإيطاليين بصورة واضحة في العام ١٩١٠ عندما تعرضت الولاية لخطر الإصابة بمرض الكوليرا وكانت حارة اليهود، من أكثر المناطق المصابة، وكأجراء وقائي حاولت الحكومة العثمانية محاصرة الحارة، خوفاً من انتشار الوباء، لكن اليهود رفضوا هذا الإجراء وقاموا بمظاهرة، اعتدوا خلالها على رجال الجندرية وعلى طبيب البلدية وألقوا عليهم الحجارة، ثم توجهت المظاهرة إلى القنصلية الإيطالية وهتف المتظاهرون بتظلم اليهود والدعوة لسقوط العثمانيين وأنهم يفضلون حكم الإيطاليين عليهم، فما كان من القنصل الإيطالي إلا التدخل بنشر نداء على صفحات بعض الجرائد طالباً فيه جمع المبالغ لمساعدة اليهود المصابين، فنجح بجمع مبالغ من يهود طرابلس وبنغازي والإسكندرية وباريس ومرسيليا ونيويورك ولندن^(٧).

(١) د.م.ت، طرابلس، وثائق متفرقة، وثيقة رقم (٤٦٥)، مؤرخة في العام ١٩٠٧.

(٢) د.م.ت، طرابلس، وثائق متفرقة، وثيقة غير مصنفة مؤرخة في ٦ تشرين أول ١٩٠٧، موقعة من قبل مدير ناحية تاجوراء أحمد عزيز.

(٣) د.م.ت، طرابلس، وثائق متفرقة، وثيقة غير مصنفة مؤرخة في ٢٠ تموز / ١٩١٠.

(٤) ه.س. كاوبير، مرتفع الهات الجمال، ت: انيس زكي، طرابلس، د.ت، ص ٨٠.

(٥) شارل فيرو، الحوليات اللبية، ت: محمد عبد الكريم، طرابلس، ١٩٨٣، ص ٧٤٣.

(٦) مصطفى عبد الله بعبو، المشروع الصهيوني لتوطيد اليهود في ليبيا، ص ٢٧٨.

(٧) د.م.ت، ملف اليهود، وثيقة غير مصنفة، مؤرخة في ١٩١٠.

إن الإجراء الوقائي الذي قامت به الحكومة العثمانية، لم يكن في واقعه إجراءً ضد اليهود، بل على العكس من ذلك فهو إجراء لصالح حمايتهم ومنع انتشار المرض في جهات أخرى، ولكن اليهود وجدوا في ذلك الحادث الوقت المناسب لإعلان تدميرهم وانقيادهم وراء الدعاية الإيطالية التي كانت تروج لاحتلال الولاية، لذلك فإن مساعدة اليهود للإيطاليين لم تكن حباً بالإيطاليين وإنما طمعاً في تحقيق مكاسب وامتيازات اقتصادية جديدة على حساب أهالي الولاية، فكان لليهود يد في سقوط الولاية بيد الاحتلال الإيطالي فقد تعاون الصهيوني التركي، (منير سالم) مع رئيس المحفل الماسوني الإيطالي للتمهيد لاحتلال الولاية، فقام بإقناع كبار العسكريين الأتراك بحمل الأسلحة الموجودة في المخازن لتصليحها وإعادة صيانتها في معامل الأسلحة في استانبول ، وبعد شهر وقعت الولاية ضحية هذه المؤامرة لقمة جاهزة بيد الاحتلال الإيطالي^(١). ولم يكن الإيطاليون وحدهم من وجدوا الترحيب والتعاون من قبل اليهود، بل أن المنظمات الصهيونية التي فكرت في فترة ما بإقامة وطن لليهود في ولاية طرابلس كانت تلقى دعماً أكبر، لأن اليهود يضمنون حماية مصالحهم بقيام وطن قومي لهم على أرض الولاية. وتعود فكرة الصهاينة إلى تأسيس وطن قومي لليهود إلى نهايات القرن التاسع عشر، عندما كان الصهاينة يتداولون في أنسب الأماكن لإقامة وطنهم القومي، فطرح اسم الولاية كأحد هذه الأماكن، لذلك أرسلت البعثات لدراسات امكانية الولاية، فكانت البعثة الأولى هي بعثة (ناحوم سلوش NAHOUM SLOUCCH) وبعثة (جريجوري GREGORY) الذي أوفد من قبل المنظمة الاستيطانية اليهودية J.T.O ، عام ١٩٠٨ (jewish territorial organisation) وقامت هذه البعثة بدراسة امكانية مستعمرات زراعة يهودية في منطقة الجبل الخضر، أما المستشرق الفرنسي اليهودي (N.Slousch) الذي ساهم في هذه البعثة، فقد عكف على دراسة تاريخ اليهود في المنطقة، والاستمرار بأبحاثه حول الحفريات والسلالات البشرية وأصلها. وحققت البعثة نتائج جيولوجية مهمة،^(٢) أما نتائجها حول امكانية استيطان اليهود فلم تعلن نتائجها وبقيت طي الكتمان، ولكن استناداً إلى وثيقة بعث بها أحد أقطاب الحركة الصهيونية إلى أحد الصهاينة من أعيان طائفة اليهود في طرابلس، يتبين أن المنظمة الصهيونية للأراضي J.T.O ، وبعد اجتماع المنظمة في لندن من العام ١٩٠٩، أي بعد عام من وصول هذه البعثة إلى الولاية كانت تفكر جدياً في امكانية استيطان اليهود في الولاية وبالذات في منطقة برقة، ويشير كاتب الوثيقة، الذي يذكر اسمه، إلى عطف الوالي العثماني والقائد العام للجيش في الولاية على اليهود وحبه المخلص لهم، وأن الكاتب العام للولاية (بكير بك) هو هبة السماء الذي أرسل لإنقاذ اليهود، وأنه يقدر الفوائد التي سيجنيها هو واليهود في حالة إقامة وطن قومي لهم، لذلك فإنه لا يتردد أبداً في تقديم المساعدة لليهود عن طريق التوسط لدى الدولة العثمانية للوصول إلى اتفاق حول المشروع الجديد، لذلك فإن أعضاء المنظمة تدارسوا وأثنوا على ما تقدمون به لصالح اليهود، واتخذوا جملة من القرارات تساعد على تحقيق هذا المشروع، وأهم هذه القرارات هي:^(٣)

- ١- تأسيس بنك يهودي لشراء أراضي واسعة.
- ٢- إن اليهود المضطهدين يقبلون بوصفهم لاجئين عثمانيين وسوف تحصلون على الجنسية العثمانية ويسمح لهم بتشكيل هيئة دينية وأن الرسوم والضرائب التي تستحقها الدولة العثمانية من هؤلاء المهاجرين لا تكون فردية بل جماعية بمبلغ مقطوع يحدد فيما بعد.
- ٣- تؤسس الجمعية اليهودية وتعمل على بناء سكة حديد وشركة للملاحة ويرفع العلم العثماني على جميع الدوائر والمؤسسات، وتعمل جميع الشركات والمؤسسات لرفع شأن الدولة العثمانية وزيادة ثروتها.
- ٤- بعد التفاهم مع يهود الولاية يتوجه أربعة من أفراد المنظمة، من بينهم متخصص في فن الزراعة إلى بنغازي منتكرين ويقومون بجولة إلى درنة بحجة تأسيس مدارس يهودية هناك، وإذا أوجستم خيفة من أمرنا فإننا ننزل خلسة في موقع خالٍ ليس به أحد ، مرتدين الزي الوطني ولكي لا تعترضنا بعض المصاعب يجب أن تكون الحكومة والفائقمعون على علم من ذلك وبأذن الله سوف ننهي مهمتنا في ظرف عشرة أيام، إن أول ما نطلبه إعطاءنا رخصة في الزراعة وأعمار الأراضي لأنه إذا لم يسمح لنا بالرخصة الزراعية فإن الهيئة ستدخل في مفاوضات مع كندا أو استراليا في هذا الشأن.
- ٥- شرح هذه المسألة لحضرة صاحب الدولة المثير باشا وصاحب السعادة (بكير بك) وتبين لهم الجهود التي صرفتها منذ ستة أشهر سعياً لتحقيق المشروع وعن رغبتني الأكيدة في جلب السعادة والبركة لتلك البقاع وإن

(١) سعيد علي حامد ، حياة اليهود في طرابلس خلال القرنين ، ص ٧٨.

(٢) أتيلوموري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي ، مكتبة الفرجاني ، الطبعة الاولى ، طرابلس ، ١٩٧١ ، ص ٩٨ ؛ مصطفى عبد الله بعبو ، المشروع الصهيوني لتوطيد اليهود في ليبيا ، ص ٤١ .

(٣) عبد السلام ادهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، وثيقة رقم ١٣٤ ، ص.ص ٢٢٥-٢٢٧.

قصدي إدخال واستثمار رؤوس الأموال اليهودية في الممالك العثمانية، إننا واثقون من نجاحنا نرجو أن لا يبدى أية مصاعب.

٦- اعرضوا على سيادة الباشا بأن الهيئة في هذه المسألة قررت باتفاق الأراء رغبتها في خير وسعادة البلاد العثمانية، وأني استرحمه أن يدرس هذا المشروع المقدس الذي سوف يخلص اليهود المساكين من العذاب والمشاق التي يلاقونها. ويلاحظ على القرارات السابقة أن اليهود، قد بدأوا بالفعل بتنفيذها، وقبل هذا الوقت، فيما يتعلق بتأسيس بنك يهودي لشراء الأراضي، فاليهود ومنذ العام ١٩٠٦، أظهروا نشاطاً ملحوظاً في شراء وتأجير المساكن في الأحياء التي يقطنها المسلمون، الأمر الذي أثار حفيظة أمامي محلة البلدية وكوشة الصفار، فتقدموا بطلب إلى الوالي يلتمسون فيه إصدار قراراً يمنع اليهود من تأجير أو شراء المساكن لليهود أو الأجانب، بعد أن فرغت هذه المساكن لانتقال ساكنيها لمباني جديدة فأخذوا بتأجير أو بيع مساكنهم لليهود وبدون عقود، خلافاً لأوامر الولاية التي تقضي أن يستأجر البيت استناداً لعقد يحرره أمام المحلة، وأن أمامي الحيين السابقين شعروا بخوفهم من هذا المد اليهودي على الأحياء السكنية المسلمة الأمر الذي يبقي المساجد في الحيين معطلة، وربما تتحول إلى أماكن عبادة لليهود.^(١) الأمر الذي يقود إلى مشاكل هم في غنى عنها بين الطرفين، خاصة وأن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد أصدر مرسوماً يوجب فيه احترام المساجد والجوامع الشريفة بعدم بيع الأملاك القريبة منه للأجانب أو اليهود. أما فيما يتعلق الأمر بإنشاء مدارس يهودية، فقد كان لليهود مدارسهم الخاصة، قبل هذه الحقبة، ويرجع تاريخ إنشاء أول مدرسة يهودية إلى العام ١٨٠٤، وشهدت هذه الحقبة إنشاء عدد من مدارس اليهود، والتي كان من أبرزها مدرسة الأليانس الابتدائية للبنين في العام ١٨٩٤، وهي مدرسة حرفية، إضافة لتدريسها العلوم والثقافة اليهودية، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات.^(٢) وأعقب إنشاء هذه المدرسة بأربعة أعوام أنشأت مدرسة للإناث وحددت مدة الدراسة فيها بخمس سنوات، ويشابه منهجها منهج مدرسة الأليانس للبنين وكانت تدرس فيها اللغة الفرنسية، ولم يقتصر قبول الطالبات فيها على أبناء الطائفة اليهودية، بل فتح الباب لقبول الطالبات من مختلف المذاهب والطوائف.^(٣) وفي مجال التعليم المهني، فقد افتتحت في العام ١٩٠٢ مدرسة لتعليم الأعمال التجارية، وبلغ عدد طلابها الذكور خمسة وستون طالباً وستون طالبة^(٤). وكانت الدراسة فيها باللغة الفرنسية حيث كان اليهود يحضون برعاية كبيرة من قبل المنظمات اليهودية الفرنسية التي كانت تقدم دعمها لليهود طرابلس للقضاء على ثقافة الولاية العربية، وفي العام ١٩٠٨ أنشأ (أبناء ناحوم Nahum) مدرسة لتعليم التجارة والصناعة زودت بالورش الميكانيكية الحديثة، وقد استقطبت هذه المدرسة عدد كبيراً من الطلاب بلغ ثمانمائة طالباً، وفي العام ذاته قامت زوجة إحدى الشخصيات اليهودية البارزة وهو (فيتوريو اربيب Vittorio Arbib) بإنشاء مدرسة لتعليم الخياطة والتطريز للفتيات اليهوديات.^(٥) وقد حاولت الجالية الإيطالية الاستفادة من اليهود في تحقيق أهدافهم بالسيطرة على الولاية، فقامت بإنشاء عدد من المدارس لليهود، كخطوة لتحقيق أهدافها، فقامت في العام ١٨٧٦ بإنشاء مدرسة أبناء ليفررنو وكانت الدراسة فيها على أحدث الأساليب الغربية، وكان الأستاذ (جانيتو بادجي) الحائز على الوسام الذهبي في اللغة الإيطالية يقوم بنفسه بالتدريس في هذه المدرسة التي حققت أهدافها المنشودة فقد سعت للتبشير والترحيب بالإيطاليين الأمر الذي حدا بالقنصل الإيطالي أن يجعلها تحت رعايته في العام ١٨٨٤، وعمل طلابها، المتخرجين في تقديم خدمات متعددة إلى المؤسسات الإيطالية قبيل احتلالهم للولاية.^(٦) وبالنسبة للمعلمين الذين يدرسون في المدارس اليهودية، فهم يهود، ولكن من جنسيات متنوعة، فقد كان المعلم (مايرليوي) الذي يدرس اللغة الفرنسية، فرنسي الجنسية ومن خريجي دار المعلمين في باريس عام ١٨٨٦م، ومدرس الفرنسية (توفيق أستون) انكليزي الجنسية ومن خريجي بيروت عام ١٨٨٦م، أما اللغة العربية فقد أنيطت مهمة تدريسها إلى يهود متمتعين بالجنسية العثمانية من خريجي حاخامية طرابلس.^(٧) لم يترك التعليم اليهودي أية آثار إيجابية على الولاية، فقد كان تعليمياً ملياً انحصر على اليهود دون غيرهم من الطوائف، ولكن اليهود استفادوا من التعليم استفادة كبيرة، فتمكنوا من تطوير وضعهم الاقتصادي فتكونت لديهم الامكانيات الاقتصادية العالية. أدركت الحكومة العثمانية خطورة توسع التعليم اليهودي،

(١) سعيد على حامد، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين، ص ٧٤.

(٢) د. م. ت، طرابلس، ملفات التعليم، ملف رقم (٣)، وثيقة رقم ٦٣، مؤرخة في ١٨٩٤.

(٣) د. م. ت، طرابلس، ملفات التعليم، ملف رقم (٩)، وثيقة رقم ٢٣٥ غير مؤرخة، رخصة لمدرسة البنات.

(٤) محمود ناجي، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٥) د. م. ت، طرابلس، وثائق متفرقة، وثيقة رقم (٤٢٩)، مذكرة إلى مجلس الولاية في ٢٦ شباط ١٨٩١م.

(٦) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي ١٩١١-١٩٤٣، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الفاتح - كلية التربية - قسم

التاريخ، طرابلس، ٢٠٠٢، ص ١٢.

(٧) د. م. ت، طرابلس، ملفات التعليم، ملف رقم (٣)، وثيقة رقم ٦٣، منهج المدرسة اليهودية.

ولكنها لم تتمكن من التصدي له، واكتفت بمقاومته ضعيفة حرصاً منها على عدم توسعه، فكانت تتلأأ بمنح التصاريح لافتتاح المدارس، ومراقبة نشاطات المدارس حتى لا تقوم بأعمال من شأنها الأضرار بمصالح الحكومة العثمانية.^(٢) ومارست مدارس اليهود أو مدارس الجاليات الأجنبية التي كان غالبية طلابها من اليهود، دوراً في أغراء الطلبة للانضمام لصفوفها، ففي العام ١٩١١ تمكنت عدد من مدارس اليهود، وبفضل الدعم الأوروبي لها، من أعانة طلبتها، فصرفت مدارس الأليانس لطلابها ملابس وأحذية مرتين خلال العام الدراسي، وتكفلت بإيفاد الطلبة المتفوقين إلى بعثات دراسية خارج الولاية.^(٣) وقد نبه عدد من الكتاب والمسؤولين على صفحات الجرائد من الخطر المترتب على اتساع مدارس الجاليات الإيطالية، التي ضمت عدداً كبيراً من يهود الولاية، والذين أصبحوا بحكم التعليم الذي يتلقونه في هذه المدارس أكثر ولاء وميلاً للإيطاليين وكانوا من المرشحين بقدم الإيطاليين كمستعمرين للولاية للمصالح التي سوف يجنوها من وراء ذلك. ولم يقتصر نشاط اليهود على إنشاء مدارس يهودية، بل تعداه إلى إنشاء مطابع خاصة بهم، وبفضل العطف الذي كانوا يحضون به من قبل القنصل الإيطالي، والمعونات التي يمدها الاتحاد العالمي الإسرائيلي في باريس إلى أبناء الطائفة اليهودية في الولاية، فقد تشجع اليهود على إنشاء مطبعة وإصدار صحيفة ناطقة بالعبرية، وكان على رأس المفكرين بهذا المشروع اليهودي (أفرايم نشوبة بن شالوم)، وبالفعل فقد استطاع في العام ١٩١٠ الحصول على ترخيص يخول له فتح مطبعة وإصدار جريدة ناطقة بالعبرية، وأطلق على هذه المطبعة اسم (المطبعة الشرقية)، ومع بداية العام ١٩١١ بعد تكامل معدات وحروف المطبعة أصدر الصحيفة اليهودية الأولى في الولاية والتي حملت اسم (الدرنانيل)، وهي صحيفة ذات اتجاه اجتماعي ديني إسرائيلي.^(٤) أصبحت هذه المشاريع خطراً سياسياً كبيراً، حيث كانت تمهد لإنشاء وطن قومي لليهود في الولاية، وتحمل في طياتها روح التمرد اليهودية، فاليهود كانوا يشغلون المواقف المتعددة لصالحهم بإظهار اضطهاد الدولة والأهالي لهم، وهو أمر بعيد كل البعد عن الواقع، من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية جديدة لصالحهم، وقد نجحوا بالفعل في تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة لهم خلال هذه الحقبة وهو ما سنسلط عليه الضوء في الفقرة التالية.

- النشاط الاقتصادي لليهود: كانت دعوة ولاية طرابلس لحكم الأتراك المباشر في العام ١٨٣٥ ان تنفس اليهود الصعداء، فقد كانت هذه البداية نهاية للمتعاب التي تعرضوا لها في العهد السابق، خاصة في عهد (يوسف باشا) ففي ظل الحكم الجديد أعطيت لمؤسساتهم الاقتصادية كافة الضمانات التي كفلتها المحاكم المتنوعة. وبرز نشاط اليهود الاقتصادي في ميدان التجارة أكثر من أي قطاع آخر، واحتلوا مكانة متقدمة في هذا المجال، بالرغم من أنهم كانوا في الأصل يعملون بالزراعة، شأنهم في ذلك شأن غالبية سكان الولاية، لكن الظروف التي كانوا يعيشون في ظلها من ملاحقة وطرد في الحقب السابقة جعلتهم ينصرفون عن الزراعة إلى التجارة التي حققوا فيها نجاحاً ملحوظاً.^(٥) ويرجع في السبب وراء ذلك إلى جملة عوامل أولها تعاملهم بالربا، حيث كانوا يحصلون على فوائد كبيرة تتراوح قيمتها ما بين ٢٠%-٦٠%،^(٦) إضافة إلى ذلك أن عملهم الطويل في التجارة والأسواق أكسبهم خبرات واسعة في هذا المجال، فكانوا على دراية بمتطلبات السوق من السلع الضرورية والكمالية، وطرق عرضها، وتخزينها إلى وقت الحاجة الأمر الذي حقق أرباحاً مضاعفة، وامتازوا أيضاً بمواكبتهم بعرض أحدث البضائع التجارية سواء الملابس أو مواد الزينة، أو الأدوات المنزلية التي لم يألفها أهالي الولاية.^(٧) ويضاف إلى ذلك أنهم امتازوا بصفة أخرى في هذا المجال، ولعلها حسب قول الرحالة كوبر، الصفة الوحيدة التي تميزهم عن غيرهم من التجار، هي نشاطهم الواضح في العمل، فقد اعتادوا على فتح متاجرهم من الصباح الباكر وحتى المساء "وأنهم يقللون من أرباحهم لدرجة أن من ينافسهم في المهنة لا يستطيع العيش قط".^(٨) وأمتلك اليهود أسلوباً متميزاً في المعاملة مع الزبائن وبراعة في إتقان عدد من اللغات الأجنبية مما فتح المجال واسعاً أمامهم في حركة التصدير والاستيراد مع عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها إيطاليا، ولكنهم في الوقت ذاته حافظوا على علاقتهم التجارية مع أهالي الولاية ضماناً لتجارته الداخلية. وأمتلك اليهود نادياً صغيراً افتتحه (أريبب) من تجار اليهود الكبار وكان هذا النادي بمثابة مركز لتجميع الطبقة الرأسمالية الأجنبية وموظفي القنصليات، إضافة لليهود الذين كان أغلبهم من رعايا إيطاليا، وساعد هذا النادي على تحقيق أهداف اليهود الاقتصادية سواء الداخلية أو

(٢) محمد الكوني بالحاج، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٤) عبد العزيز سعيد الصويغي، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٥) خليفة محمد الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي ١٩١١-١٩٤٣، ص ١٨٤.

(٦) أحمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٧) كوستانز برنيا، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(٨) ه.س. كوبر، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٧.

الخارجية، لأن الغرض من إقامة هذا النادي، حسب ما أشار إليه الرحالة الإيطالي (مانفريد وكامبيريو) أنه يساعد على جمع العرب واليهود والمسيحيين الذين يعيشون في حالة عدااء دائم، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على واقع التجارة والصناعة في الولاية، وعلى الرغم من أن غرض إنشاء هذا النادي هو اقتصادي، لكن الواقع يشير أن هذا النادي لعب دوراً بارزاً ومهماً في التمهيد للغزو الإيطالي للولاية^(١). وهو أمر اعتاد عليه اليهود الذين كانوا يخفون وراء نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية أهدافاً سياسياً تهدف إلى تحقيق مصالحهم الخاصة فقط. عمل اليهود في تجارة ريش النعام والعاج والجلود، خاصة بعد أن بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق لتكوين شركات للتجارة بهذه السلع التي عمل اليهود على تصديرها إلى أوروبا، وتوزع عن طريق وكلائهم المتواجدين في باريس ومارسليا ولندن ومانشستر^(٢)، وعمل اليهود، خاصة النساء في عمليات تنظيف الريش وفرزه، حتى تجاوز عددهن الأربعمئة فتاة، وللربح الكبير الذي تحققه تجارة ريش النعام الذي كان يلقى رواجاً في الأسواق الأوروبية لمواكبته لحركة الموضة العالمية، فقد عمل اليهودي (أوجينيو أريبب Eugenio Arbib) على إنشاء مزرعة لتربية النعام الداجن، لكن هذه المزرعة لم تحقق الربح المرسوم لها لانخفاض سعر ريش النعام الداجن أمام ريش النعام البري^(٣). وعموماً فإن تحول تجارة الريش النعام من ولاية طرابلس إلى تونس ومصر نتيجة لتحول طرق التجارة نجم عنه تأثر تجارة اليهود، الأمر الذي اضطّر معه، عدداً غير قليل منهم إلى ترك الولاية والهجرة إلى تونس ومصر^(٤)، سعيّاً وراء تجارتهم في هذا الجانب والتي تدهورت بعد فترة ليس بالطويلة في هذين البلدين أيضاً للركود الذي أصاب هذه التجارة وتوقف العمل بها في عموم المنطقة. عمل اليهود في تجارة القوافل، فقد كان لهم دوراً متميزاً في هذا المجال، خاصة بعد اكتشاف طريق (الواداي) التجاري على يد أحد تجار منطقة مرزق والمدعو (محمد بن علوة)، الذي شجعه على عمله هذا التاجر اليهودي (ناصر) في العام ١٨٥٦ وترتب على ذلك زيادة العلاقات التجارية مع الممالك الأفريقية، حتى أن أغلب تجار اليهود كانوا يشاركون في القوافل السودانية برؤوس أموال عديدة، يحصلون من جرائها على حصص من عوائد هذه القوافل، التي وصلت في العام ١٨٨٩ اثنتان وأربعون ألفاً ليرة إيطالية^(٥). أما بالنسبة لتجارة الحلفاء، التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة صادرات الولاية، فقد احتكرت ثلاث شركات يهودية وهي شركة (حسان Hassan) وشركة (ناحوم Nahum) وشركة (أريبب Arbib) تجارة الحلفاء، ونافست هذه الشركات الشركة البريطانية المعروفة باسم (بيري بوري Perr Purry) وكانت هذه الشركات تصدر الحلفاء إلى الموانئ البريطانية من مينائي طرابلس والخمس وارتفعت صادرات هذه الشركات لتصل في العام ١٨٨٩م إلى تسعة وتسعون ألف ليرة إيطالية^(٦). إضافة إلى تخصص اليهود بتجارة ريش النعام والعاج، فقد اختصوا بتصدير الحبوب والمواشي والإسفنج والملح الذي يحصلون عليه من إحدى الملاحات الموجودة قرب منطقة تاجوراء بعد قيامهم بطحنه وتهينته للتصدير^(٧). وتولت مؤسسات مالية أوروبية تمويل التجار اليهود العاملين بتجارة وتصديره مثل غرفة تجارة (رينشبرج) النمساوية و (مصرف كونتو Banco conto) الألماني، إضافة إلى مؤسستي الاستدانة المالية التي أقامها التاجر والمراي اليهودي الشهير (أوجينيو أريبب Eugenio Arbib) والتي كان مقرها في لندن وباريس وحقت هاتين المؤسستين فائدة قدرها ٥% من قيمة القرض الأصلي. وقد عينت هذه المؤسسات وغيرها من شركات التسليف والأقراض ممثلين لها بالمحاكم التجارية^(٨) لضمان استيفاء ديونها، وقد وضفت القناصل الأوروبيون لهذا الغرض، اللذين كانوا يسعون إلى إضعاف الحكومة العثمانية، بواسطة هؤلاء الممثلين، وخاصة قناصل إيطاليا، فاشتروا على المحاكم القضائية، خاصة التجارية، حضور قضاة محلفين أثناء عرض قضايا رعاياهم وتخويلهم حتى الاعتراض على الأحكام التي تصدرها المحاكم^(٩) الأمر الذي أضعف القضاء العثماني من جهة، وحرص

(١) خليفة محمد التليسي، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٢) وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، قسم الوثائق والمحفوظات، وثيقة رقم (١١٢).

(٣) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي ١٩١١-١٩٤٣، ص ٢٠.

(٤) أحمد صدقي النجاني، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٥) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي ١٩١١-١٩٤٣، ص ٢١.

(٦) أنوري روسي، المصدر السابق، ص ٤١٦.

(٧) أدوارد راي، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٨) المحاكم التجارية: وهي المحكمة التي تتولى النظر في الأمور المالية والتجارية، ومقرها طرابلس، ويشمل اختصاصها كل ولاية طرابلس، وتحال إليها للاستئناف الأحكام الصادرة من محكمة بنغازي التجارية، وتتألف من رئيس وقاضيين، ويلحق بهما قاضيان أجنبيان عند الحكم في قضية بين الدولة العثمانية ورعايا أجنبي. أما الاستئناف ضد الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة فيكون من اختصاص المحكمة التجارية في الاستاتة. فرانثيسكو كورو، المصدر السابق

ص. ٣٨-٣٩.

(٩) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي ١٩١١-١٩٤٣، ص ٢٢.

اليهود، من جانب آخر، على إبرام عقودهم بصيغة قانونية، مثلما كان يفعل أغلب المراهبين اليهود في المناطق العربية.

الحرف والصناعات اليدوية التي عمل بها اليهود:

عمل يهود ولاية طرابلس الغرب في عدد من الحرف والصناعات اليدوية، حتى أنهم احتكروا بعض هذه الحرف دون غيرهم من أهالي الولاية وحققوا من جراء ذلك ثروات كبيرة، وكان لكل مجموعة حرفية سوق خاص تصنع فيها منتجاتها وتبيعها، ولكل سوق أمين يعرف بأمين الحرفة يتولى أمور تنظيم الحرفيين. أما أبرز الحرف التي عمل بها اليهود فيذكرها الرحالة (أدوارد راي) والتي شاهدها خلال تجواله في الحي اليهودي قائلاً: "مردنا على بضع متاجر، وبعض صانعي الحصر... وفي الطريق تجد صانعي الراداء الطرابلسي في حي الغزالين، وتوجد على مقربة من المكان طاحونة غلال يديرها جمل معصوب العينين... ويقع حي المربع خلف حي اليهود ويمتلى بجرار الأصباغ، ويفرد جلد الماعز ويشد بقوة ويدهن بضمادة خشنة. وبعد أن ينفع الجلد في الماء البارد ومسحوق التين المجفف لمدة عشرين أو ثلاثين يوماً، ينزع عنه الشعر ويغلى في محلول من الصبغ الأحمر".^(١) واستناداً لإحصاء عام ١٨٦١، فقد كان التقسيم الحرفي لليهود بالشكل التالي (انظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢) (٢) التوزيع الحرفي لليهود ولاية طرابلس عام ١٨٦١.

الحرفة	عدد العاملين	الحرفة	عدد العاملين
ربي كبير	١	خدم منازل	٢٠
ربيبين قضاة	٤	عمال بناء	٢٥
بقال	٢٠	صناع أواني خشبية	٢٠
أصحاب حرف	٣٧	تجار توابل	٧٠
انتاج حرير	١٥	أصحاب حانات	٣٠
عامل الشرطة	٥٠	بناء أساسات	١١
منتجي مختلف الأشرطة	٢٠٠	خبازين	٥
عمال خراطة	٧	صياغة	٨
نساء عاملات بالغزل	٥٠	حدادين	٤
عمال تجارة	٣٥	غسال	٢٥
صباغ	١٥	مسرحي جمارك	٣
كاتب عمومي	٢	طباخين	٢٩
حمال	٢٠	أصحاب محلات شاي	٨
مطربة وفنانة	٢٠٠	باعة متجولين	١٨
قابلة	٣	صناع حبال	٤٠
خياطين	٣٥	ساحرات	١٠

ولا ينحصر عمل اليهود داخلي حي اليهود فقط، بل يعملون جنباً إلى جنب مع بقية الطوائف وفي مختلف المهن، فهناك القزاة اللذين يعملون الأواني النحاسية المطلية بالقصدير، والتي يعتمدون في صناعتهم على مواد بدائية وأساليب قديمة غير متطورة، لأن أي تغيير يطرأ عليها يؤدي إلى ارتفاع أثمان المنتجات، وتغيير في أشكالها التي اعتاد عليها الأهالي منذ فترات بعيدة، خاصة القدر المستخدم في صنع الأكالات الشعبية وصحون الطعام وأباريق القهوة والشاي^(١)، وعمل اليهود في صناعة العاج المستورد من السودان فعملوا منه مقابض للسكاكين وحاملات للأقلام وأمشاط للشعر، وبرزوا في مجال الأشغال اليدوية والنقش على المرمر والحجر الأسود والخزف فعملوا منها أدوات منزلية ولوحات فنية متميزة.^(٢) إضافة إلى ذلك، فقد استغلت اليهود في صناعة الروائح العطرية وتقطير الزهور، والتي تتم عن طريق تعريض الزهور، ومنها زهور البرتقال إلى أشعة الشمس حتى تجف ثم البدء بغليها في إناء نحاسي، تمتد في أعلاه أنبوبة وتمر خلال أنية فخارية مملوءة بالماء البارد، فينطلق بخار الزهور الذي يتكثف نتيجة مروره بالماء البارد ثم يتحول إلى سائل يجمع في أنية خاصة توضع عند نهاية الأنبوبة، ولصعوبة عملية التقطير هذه، فقد يصل سعر زجاجة ماء زهور البرتقال إلى أربعة أو خمسة شلنات ويدخل هذا الماء في صناعة الحلويات وعمل الشراب، وتشابه طريقة تقطير العطور، طريقة تقطير الزهور السابقة حيث يجري تقطير الزهور الداخلة في صنع العطور مثل الياسمين والسفرجل والنرجس

(١) أدوارد راي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٢) خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من ١٨٤٦-١٩١١، ص ٧٧-٧٨.

(١) إفاذ بانزة، المصدر السابق، ص ١٥٩، عبد الله محمد ابو القاسم حسين، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٢) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الايطالي ١٩١١-١٩٤٣، ص ٢٢٢.

والليمون، ولكن سعر العطور يرتفع عن سعر ماء الزهور، للكميات الكبيرة التي تحتاجها هذه الصناعة، فخمسة آلاف رطل من الزهور، لا تنتج إلا رطلاً واحداً من العطر، والذي يصل سعر بيع الأوقية الواحدة من هذه العطور إلى جنيه واحد.^(١) على أن غالبية السكان لم تهتم بشراء مثل هذه الأنواع من العطور لغلاء ثمنها من جهة، ولبساطة الأهالي من جهة أخرى، لذلك اقتضت عملية بيع العطور على التجار والأغنياء فقط. على أن الصناعة الأبرز التي عمل فيها اليهود، والتي تكاد تكون حكرًا عليهم، هي صياغة الذهب والفضة ويرجع السبب في ذلك أن هذه الصناعة تحتاج إلى رأسمال كبير والذي كان يمتلكه اليهود من خلال علاقاتهم التجارية الخارجية ولأنهم كانوا سماسرة للمعادن الثمينة منذ فترات قديمة، لذلك تفوقوا في مجال الصياغة، وحرصوا على إبقاء هذه الحرفة ضمن نطاق اليهود، فلم يعلموها لأحد غيرهم،^(٢) حتى أنهم احتكروا رئاسة سوق الصناعة الواقع في سوق الرباع، ولم يقتصر وجودهم واحتكارهم لهذه الحرفة داخل مركز الولاية، بل في مناطق أخرى مثل غريان ويفرن وجادو التي كانت تضم لوحدها حوالي خمسة وسبعين محلاً للصياغة، بدء معظم اليهود بالهجرة إلى مركز المدينة خاصة في الفترة المحصورة ما بين عامي ١٨٤٠-١٨٦٠ لذلك فقد ازدهرت هذه الصناعة بعد هذا التاريخ كثيراً، لأن حرفي منطقة جاد وكانوا من أمهر الصاغة، حتى أن منتجاتهم كانت تصدر إلى منطقتي ليفرنو، وفنيسيا وقبل هذه الحقبة بسنوات طويلة، وبعد قدومهم للمدينة استقروا في حارة اليهود التي كانت تضم حوالي ثلاثين محلاً صغيراً للصاغة، لا يزيد مساحة المحل الواحد عن ثمانية أقدام فقط لدرجة أنها لا تضم شبابيك سوى فتحة صغيرة تسمح للصائغ الإطلاع عليها، وبصعوبة، على الزبائن.^(٣) أما بقية محال الذهب، خارج حارة اليهود، فقد كانت إدارة الولاية تقوم بتأجيرها للحرفيين مقابل مبلغ شهري معين لممارسة حرفهم المختلفة، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣)^(١)

أسماء الحرفيين اليهود المؤجرين دكاكين سوق الصاغة

وجهة وقف هذه الدكاكين

أسماء الحرفيين	جهة الوقف
١ داود فضلون	جامع الناقة
٢ شاهلون المغناجي	جامع درغوث باشا
٣ خليفة المغناجي	جامع الناقة
٤ يعقوب فرجون	مدرسة الكاتب
٥ موسى وحداش	مدرسة الكاتب
٦ صيون خلفون	مدرسة الكاتب
٧ خليفة فلاح	مدرسة الكاتب
٨ نسيم قريطع	مدرسة الكاتب
٩ شلوموجدة	مدرسة الكاتب
١٠ إسحاق سرور	جامع أحمد باشا
١١ يوسف المغناجي	جامع أحمد باشا
١٢ يوسيف أسرور	جامع أحمد باشا
١٣ رفايل رعبوبة	جامع أحمد باشا
١٤ رحمين حسان	جامع أحمد باشا
١٥ شالوم الزمرلي	جامع أحمد باشا

ويلاحظ على الجدول أن جميع الحرفيين هم من اليهود فقط، واختص كل حرفي بصياغة نوع معين من المصوغات، فهناك الحلي الذهبية والحلي الفضية، ونوع ثالث يصنع من خلط المعدنين وهو ما يعرف بالفضة المذهبة، وكان عمل هؤلاء الصاغة عملاً فردياً، وهو الأمر الذي تتطلبه الحرفة لمنع تسرب أسرارها ولضمان

(١) أدوارد راي، المصدر السابق، ص.ص ١١١-١١٢.

(٢) عبد الله محمد أبو القاسم حسين، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٣) Todd, Mabel Lomis, op.cit., p: 42.

(٤) د. م. ت، طرابلس، وثائق متفرقة، وثيقة غير مصنفة تبين أسماء الحرفيين في سوق الصاغة والحداثة والقزارة والربع، غير مؤرخة.

جودة العمل وتحقيق الربح الفردي.^(١) ومن الأمور التي ساعدت اليهود على تحقيق أرباحاً ضخمة في مجال صياغة الذهب والفضة هي لجوءهم إلى الغش عن طريق إنقاص عيار الذهب أو الفضة وخلطه بمعدن النحاس، وقد ضبطت حالات متعددة من الغش، وخاصة في المناطق غير الخاضعة لمراقبة عيار المعادن الثمينة، الأمر الذي أدى إلى رفع شكاوى إلى مجلس إدارة الولاية، ففي العام ١٨٥٢م رفعت شكاوى إلى مجلس الإدارة تبين أن الالتزام بميزان الذهب والفضة يتم داخل مركز الولاية دون بقية الأماكن الأمر الذي شجع بعض الصاغة اليهود إلى انقصاص عيار الذهب والفضة وخلطه بمعدن أخرى تحقيقاً للربح. فما كان من إدارة الولاية إلا أن أصدرت أمراً بصياغة بعض القطع الفضية ذات العيار الصافي وطبع علامة خاصة عليها وإرسالها لكافة المناطق لتكون مقياساً يقاس به عيار الفضة التي يتم بيعها، وطالب المجلس أيضاً من مشائخ الصاغة بأن يكون عيار الفضة اثنين وسبعين قيراطاً، وعيار الذهب اثنين وعشرين قيراطاً إضافة إلى تبليغ جميع الصاغة بأن من يبيع الذهب أو الفضة ناقصة عن هذا العيار يعرض نفسه للمحاسبة والعقاب.^(٢) ولكن، وعلى الرغم من صدور هذا القانون، إلا أن عمليات الغش سواء نقص العيار أو خلط الذهب والفضة بالنحاس قد استمرت بعد هذا التاريخ، فالشكاوى التي كانت تقدم إلى المحاكم الشرعية بهذا الخصوص كانت متعددة، وتبين أن اليهود استمروا بالغش في بيع الذهب والفضة وهو الأمر الذي حقق لهم الرضا والمورد المالي الكبير. وشهدت صياغة الذهب والفضة منافسة كبيرة بين الصناع اليهود، للربح الذي يحصلون عليه جراء هذه الحرفة، على أن هذه المنافسة جاءت لصالح الحرفة التي عرفت أنواعاً متعددة من الحلي التي امتازت بجودتها ونقوشها الجميلة، والتي كانت تضاهي المنتجات الأوروبية، لذلك كانت هذه المنتجات تلقى رواجاً كبيراً خارج حدود الولاية، ومن أشهر أنواع الحلي التي تميز اليهود بصناعتها:^(٣)

١. **الأساور:** وهي على أنواع متعددة، فهناك (أبوثومة) الذي توجد فيه قطع بارزة تشبه نبات الثوم و(أساور نبيلة) التي تحوي خرزتين ذات لون أزرق.
٢. **الأقراط:** وتعرف باسم الخرص أو الحلق، وهناك أنواعاً منها فهناك الأقراط المزينة بسمكتين، وأخرى مكونة من سلاسل مربوطة بحلقة تحمل شكل خاتم سليمان (نجمة سداسية) وهي ما تميز صناعة اليهود.
٣. **الدناديش:** وهي شكل من أشكال الزينة التي تستخدم في العقد، وأغلب أشكالها تكون دائرية وبوسطها النجمة السداسية أو كف أو أصابع لبعدها الحسد.
٤. **التمائم:** وهي الحلي المستخدمة لتزيين الرأس، وتتميز أيضاً بأشكالها الدائرية التي تحمل شكل الخميسات أو نجمة اليهود.

ويضاف إلى هذه الأنواع الخواتم بأشكالها المتعددة وبعض الحلي التي تزين بها المرأة ملابسها.

- **الحياة الاجتماعية لليهود:** عاش اليهود في الولاية منذ فترات زمنية طويلة، ووجدوا خلال حقبة العهد العثماني الثاني معاملة اتسمت باللين والتسامح سواء من الولاة العثمانيين أو من أهالي الولاية أنفسهم، ولكنهم برغم هذه المعاملة، وطول فترة بقاءهم في الولاية فقد بقوا منعزلين عن مجتمع الولاية فكانت لهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة التي انحسرت داخل الحي اليهودي الذي بقيت داخله عادات وتقاليدهم مستمرة طوال فترة وجودهم داخل الولاية، وهنا لا بد من استعراض هذه العادات والتقاليد بدءاً من الحي اليهودي.

أولاً: الحي اليهودي: يقع الحي اليهودي في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة القديمة في مركز الولاية، وتحيط به أحياء سكنية أخرى، وتقع حارة اليهود الكبرى غرب هذا الحي، ويقابل هذا الحي، الحي اليوناني، وبالقرب منهما يقع الحي العربي والذي يعد من أكثر الأحياء كثافة بالسكان.^(٤) ينقسم الحي اليهودي إلى حارتين الأولى تعرف باسم (حارة الكبير) والثانية (حارة الصغير)، وتتكون من سبعة شوارع، وأكبرها شارع قهوة دامن والشارع الممتد من الباب الجديد إلى الأربع عرصات، ويصل اتساع هذه الشوارع حوالي المترين ونصف وتنتهي إلى شوارع مسدودة^(٥). وتتفرع من شوارع الحارة أزقة أو شوارع جانبية تتميز بالتواها وعدم ترتيبها الأمر الذي يؤدي إلى أن يتيه فيها الغريب، ويقدر عدد هذه الأزقة بستة عشر (١٦) زنقة (شارع)^(٦). عرف عن الحي اليهودي قذارته وعدم نظافته، الأمر الذي نوه إليه غالبية من زار الحي من الرحالة الأجانب، فالرحالة كابوير يصف الحي بقوله "إن الشوارع شديدة القذارة والعفونة بحيث لا يمر فيهما الأوروبي إلا للضرورة

(١) عبد الله محمد أبو القاسم حسين، المصدر السابق، ص ١٢٦

(٢) د. م. ت، طرابلس، ملفات أرشيف مجلس إدارة الولاية، وثيقة غير مصنفة مؤرخة في ٢٣/٢٣/١٢٦٩ هـ. ١٨٥٢/١٢/٥ م.

(٣) عبد الله محمد أبو القاسم حسين، المصدر السابق، ص. ص ١٢٩-١٣٢.

(٤) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي ١٩١١-١٩٤٣، ص ٣٩.

(٥) أدوارد راي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٦) ه. س. كابوير، المصدر السابق، ص ٣٦.

القصى.. وقد مررت مرات عديدة من هذه الطرق والأزقة وأن من يستطيع أن يفعل ذلك بدون أن يتقيأ لا بد أن يكون متمتعاً بمعدة قوية، فهناك أكوام من الخضروات المتعفنة في البرك والأسنة الموحلة في وسط الأزقة، بينما يضطر السائر إلى القفز بين حين وآخر عبر هذه البرك والمجاري الحافلة بالأقذار التي تجري في كل مكان. وحين يكون الجو ممطراً تمتلئ الطرق بالأوحال السوداء ويقفز فيها اليهود من بركة لأخرى وكأنها من أجمل الشوارع وأنظفها، دون أن يلوح عليهم أي امتعاض من القذارة^(٣). ولا يختلف وصف من زار الحي اليهودي، عن الوصف السالف الذكر، فالجميع يؤكد على عدم نظافة الحي، فالرحالة الألماني نختال أكد على تميز حارة اليهود بقذارتها وروائحها الكريهة، الأمر الذي لا يوفر الظروف الصحية الجيدة للرجال المتميزين بعافية جديدة، ولا لنسائها اللواتي يتمتعن بفتنة خاصة^(٤). وقد ندد، عدد غير قليل من الرحالة ومنهم الرحالة الفرنسي (مانزويل)، بعد زيارتهم للحي اليهودي بقذارته وسوء أوضاع اليهود داخل الحي، الأمر الذي جعلهم أقل ثقافة ومعرفة من يهود منطقتي تونس والجزائر^(٥). ولا تختلف منازل اليهود، من حيث التصميم العام، عن منازل العرب ولكنها تختلف في بعض الجوانب، فأبواب المنازل اليهودية تطل على الشوارع، عكس شبابيك المنازل العربية التي تطل على فناء الدار الداخلية، باستثناء شباك المربوعة الذي يطل على الشارع، وعرف عن بيوت اليهود، أيضاً، أن أبوابها مشرعة في أغلب الأوقات، وإضافة للمنزل داخل الحي اليهودي، فقد سكن بعض اليهود، في مناطق أخرى من الولاية في أكوخ صغيرة ضمن مجموعات سكنية محاطة بسيج مصنع من جريد النخل، وهي أكوخ صغيرة جداً وبسيطة في تصميمها وأثاثها المقتصر على أدوات بسيطة مثل الفرش والأواني الفخارية المستخدمة في الطهي^(٦). وعرف عن البيوت والمنازل اليهودية، شأنها شأن حارة اليهود عدم نظافتها، وعدم توفر الظروف الصحية الملائمة داخلها، عكس البيوت العربية التي تميزت بظروفها الصحية الجيدة التي تسمح لدخول أشعة الشمس داخلها، الأمر الذي يساعد على توفير تهوية جيدة داخل المنزل من جانب، والقضاء على الجراثيم والأمراض من جانب آخر.

ثانياً: الأسرة: تتكون غالبية الأسر اليهودية من الأب والأم والأولاد الذين لا يتجاوز عددهم في أكثر الأحوال عن عشرة أطفال، يقيمون في منزل واحد، وينامون داخل حجرة واحدة، عديمة النوافذ تعرف بالقبو، وبلغ عدد الأسر التي تقطن مدينة طرابلس، وكما نوهنا سابقاً ألف أسرة، ومائتان وخمسون أسرة في مسلاته ومائة أسرة في منطقة زليتن، وذلك في العام ١٨٥٠، وفي العام ١٩٠٣ أجري مسح سكاني لحارة اليهود، لمعرفة عدد اليهود المفروض عليهم دفع ضريبة البديل العسكري للدولة العثمانية، فكان عدد الأسر ألف وتسعمائة وستة وأربعون أسرة، وتقسّم هذه الأسر، نسبة إلى مستوى دخلها، إلى أربعة فئات أو درجات وهي: (١)

١. الدرجة الأولى: تضم هذه الفئة الأسر أصحاب الدخل العالية من أرباب الشركات والمؤسسات المالية، والتي يدفع أفرادها مبلغ ثلاثمائة قرش بدل عسكري، ويبلغ عدد الأسر في هذه الفئة ستة وأربعون أسرة.

٢. الدرجة الثانية: وتضم مائة وستة وثلاثون أسرة، يدفع أفرادها مبلغاً يصل إلى مائة وثلاثة وخمسون قرشاً كبديل عسكري، بمعنى أنها أقل مستوى من الفئة السابقة.

٣. الدرجة الثالثة: وتضم أصحاب الحرف الذين يدفعون بدلاً نقدياً قيمته ثمانون قرشاً، وتضم هذه الفئة ثمانمائة وثلاثة وسبعون أسرة.

٤. الدرجة الرابعة: وهي الفئة الأخيرة من الأسر التي يصل عددها إلى تسعمائة وواحد وثمانون أسرة، يدفع أبناءها بدلاً عسكرياً قيمته ثلاثون قرشاً. ويلاحظ، استناداً لقيمة البديل العسكري، أن الوضع الاقتصادي لهذه الأسر يتفاوت تفاوتاً ملحوظاً، فبينما يصل قيمته في الدرجة الأولى ثلاثمائة قرش، يهبط إلى ثلاثون قرشاً فقط في الدرجة الرابعة، وقد انعكس هذا التفاوت على سكن اليهود داخل حارة اليهود، فالطبقات الرأسمالية سكنت حي الغرانة قرب باب البحر^(٧)، وهي حي صغير ضمن حارة اليهود الكبيرة، وتشكل هذه الأسر عناصر متعددة الأصول والأعراف والتي قدمت للولاية من مناطق متعددة في أوروبا وأسبانيا، وشمال أفريقيا، وبعض المناطق الآسيوية، خاصة من تركيا. واستناداً للتصنيف السابق، ودراسة بعض الرحالة بداية القرن العشرين، لوحظ أن

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤) خليفة محمد التليسي، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٦) أدوارد راي، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٧) د. م. ت، طرابلس، ملفات مصلحة الإحصاء، وثيقة غير مصنفة، إحصاء الحارة اليهودية في ١٦/٣/١٩٠٣.

(٨) خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من ١٨٦٤-١٩١١، ص ١٥٨.

- غالبية سكان حارة اليهود من الفقراء المعتمدين على مساعدات الأغنياء أودعهم الصندوق اليهودي إلى الفقراء، وما عدا ذلك فالأسر الغنية من التجار لا يتجاوز عددها ربع سكان الحارة، وأسباب انتشار الفقر تعود إلى عوامل متعددة، منها: (١)
١. الأمراض المتعددة التي تعاني منها غالبية الأسر لسوء الأوضاع الصحية داخل الحارة.
 ٢. الهجرة الداخلية إلى مراكز المدن، واتجاه غالبية اليهود إلى العمل الحرفي، مما أدى إلى كثرة العاملين في الحرف اليهودية.
 ٣. الفجوة الكبيرة بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة، فالأسر الغنية خاصة من رعايا الدول الأجنبية ازدهرت أعمالها التجارية وحقت أرباحاً كبيرة، في ذات الوقت بقيت الأسر الفقيرة تعاني من الفقر وتعجز عن توفير متطلباتها الضرورية.
- ويصف الرحالة الألماني أفالد بانزة ظروف اليهود بقوله: " أنه بالرغم أن معظم اليهود يلهثون جرياً وراء النفوذ إلا أن معظمهم يعيشون في ظروف متواضعة، لأن الأمر يتعلق عادة بالسعي المزري وراء القرش، ويبدو أن طابع تعصب هؤلاء اليهود في شمال إفريقيا يبرز في حرصهم الشديد على دخلهم" (١)، ولا يختلف الوضع بالنسبة للأطفال فهم يعانون من الإهمال، بسبب الفقر والعوز، لذلك يلجأ عدد غير قليل منهم، وقبل بلوغه سن الرشد، إلى السرقة والإجرام وهم إضافة إلى ذلك يعانون من فقر الدم المنتشر بين غالبية أطفال اليهود الذين نشأوا وسط مجتمع يعاني من عدم النظافة وانتشار الأوبئة والأمراض العديدة (٢). ومن خلال الاستعراض السابق للأسر اليهودية، وتقسيمها إلى فئات أو درجات تبعاً لوضعها الاقتصادي، نستطيع أن نقسم المجتمع اليهودي إلى ثلاث طبقات، وهو تقسيم يكاد واحداً لغالبية اليهود في بقية دول العالم، وهذا التقسيم جاء على أساس اقتصادي، فاليهود يشكلون جزءاً من أي مجتمع، ولم يحصلوا على وظائف حكومية عالية، لذلك كانت حرفة التجارة هي الحرفة المميزة لديهم، ومن هنا جاء التقسيم على أساس اقتصادي، فالطبقة الأولى هي فئة الرأسماليين من أصحاب الشركات التجارية الكبيرة، والطبقة الثانية، وهي أكبر الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع اليهودي، فتتألف من الحرفيين الذين يحترفون عدداً غير قليل من الحرف، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، أما الطبقة الثالثة فهم الباعة المتجولين والحمالين والمشتغلين في الأعمال المتدنية ممن لا يملكون عملاً ثابتاً أو دخلاً ثابتاً. على أن هذه الطبقات، وأن اختلفت من الناحية الاقتصادية، لكن الحارة اليهودية جمعهم في مكان واحد، وجمعهم المعبد اليهودي في ديانة واحدة وتقاليد وعادات متشابهة.
- ثالثاً: معابد اليهود: اختلفت المصادر حول أعداد معابد اليهود في ولاية طرابلس الغرب، وأن كان هناك اتفاق على تزايد عددها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر إلى مقدار الضعف ففي العام ١٨١٦ لم يتجاوز عددها الثلاثة معابد، في حين وصل عددها في بداية القرن العشرين عشرة معابد (١)، وتشير بعض المصادر أن عددها كان اثنان وعشرون معبداً (٢) ومهما اختلفت المصادر في تحديد عدد معابد اليهود، والاتفاق على رقم معين، إلا أن وجود هكذا عدد من معابد اليهود وتكاثر أعدادها بمرور الوقت يدل على التكاثر النسبي في أعداد اليهود أنفسهم الأمر الذي اقتضى زيادة أعداد المعابد لاستيعاب زيادة أعدادهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر يدل على التسامح الديني الذي ميز الولاية، فالولاة العثمانيون والأهالي عرف عنهم تسامحهم الديني وإطلاق حرية ممارسة الشعائر الدينية لمختلف الطوائف، وهو أمر أشار إليه وبوضوح عدد غير قليل من الرحالة الذين زاروا الولاية وشاهدوا هذا التسامح ولكن اليهود أنكروا هذا التسامح وحاولوا دائماً أن يظهروا بمظهر المضطهد دينياً واجتماعياً. اتخذت المعابد شكل الكنائس الأوروبية، ولم تعرف التنظيم والاهتمام كثيراً، فقد نقل لنا الرحالة إدوارد راي وصفاً لأحد معابد اليهود في مدينة طرابلس " دخلنا معبداً لليهود وكان غير منظم ومضجر تجمع به نفر من المصلين لا يبدو عليهم الاحترام، يلبسون عمام زرقاء داكنة، والحق أنني لم أر مشهداً أكثر كآبة من هذا المشهد فقد كان أحد الكهنة يقرأ بعضاً من نصوص الكتاب المقدس والجميع مشغولون عنه يتحدثون بعضهم البعض" (٣) ولعل هذا النص يحمل في طياته صورة لعدم احترام اليهود لأماكن العبادة، وعدم احترامهم لشعائر دينهم، وليس دليل على ذلك أكثر من السرقات التي تعرضت لها بعض المعابد من قبل فقراء اليهود، والتي تحوي على صندوق المال الذي كان يجمع فيه الهبات والصدقات التي يقدمها الأغنياء لغرض دفعها للفقراء والمحتاجين، (٤) لكن هذا الصندوق كان غالباً يذهب بما فيه من هبات وأموال إلى الربيين الذين يكونون الهيئة الدينية للمعابد ويتولون أمور المعبد وإقامة حلقات الذكر واحتفالات يوم السبت، مقابل الاستفادة من أوقاف المعبد، فحقق الربيون جراء ذلك ثروات كبيرة تجاوزت الآلاف من الفرنكات.
- **علاقة اليهود بالمجتمع الطرابلسي:** وصفت علاقة اليهود بسكان الولاية الأصليين من العرب بأنها علاقة مرضية وحسنة وإنسانية تقوم على أساس احترام الأديان وأهل الذمة، لذلك فقد كان العلاقة حسنة وقد أخذت نوعاً من التسوية بين الطرفين، لذلك كانوا يعيشون سواء العرب أم اليهود، تعايشاً سليماً، فكانت الصلة بينهم قوية لدرجة يصعب على بعض الغرباء والرحالة الذين يزورون الولاية للمرة الأولى أن يفرقوا بينهم، خاصة وأن اليهود ولطول الفترة الزمنية التي عاشوها في الولاية بدأوا يتكلمون العربية ويرتدون الملابس العربية ذاتها. وعلى الرغم من ذلك فإن اليهود بصورة عامة ظلوا متقوقعين على أنفسهم ولم يندمجوا في المجتمع العربي، فبقيت حارة اليهود محافظة على نظامها الاجتماعي والثقافي، وبقي اليهود يمارسون طقوسهم الدينية في معابدهم الخاصة، وبكل حرية، وبقي رجال الدين اليهود يحتفظون بمكانة محترمة داخل المجتمع، وكانت لهم مقبرتهم الخاصة والتي تعد من الأماكن المقدسة لحكومة الولاية، وهذا يدل على حسن المعاملة التي كانوا يحضون بها، والتي أشار إليها غالبية الرحالة الذين زاروا الولاية، سواء قبل هذه الحقبة الزمنية أم بعدها فالرحالة (علي بك العباسي) الذي زار الولاية في العام ١٨٠٥م أكد بأن أوضاع اليهود في طرابلس كانت أفضل

(١) خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من ١٨٦٤-١٩١١، ص ١٦٤؛ Slousch, op.cit., p: 6.

(٢) إفالد بانزة، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٣) Slousch, op.cit., p: 6.

(٤) خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي ١٩١١-١٩٤٣، ص ١٥٥.

(٥) فرانثيسكو كورو، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٦) أدوارد راي، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٧) محمد بن عثمان الحشاشي، المصدر السابق، ص ١٠٣.

حالا من أوضاع بقية اليهود في مناطق المغرب وأشار بالمعاملة الحسنة التي كانوا يحضون بها، مقارنة بالأوضاع السيئة التي كان يعيش في ظلها يهود أوربا.^(١) ولم تختلف هذه الأوضاع في حقبة العهد العثماني الثاني، بل بقي اليهود يحظون بذات المعاملة الحسنة وحرية ممارسة طقوسهم الدينية والاجتماعية على أن اليهود، ومن خلال بعض الأعمال التي لجأوا إليها، خاصة في مجال عملهم الاقتصادي مثل عملهم بالربا المباشر وغير المباشر واللجوء إلى تسليف بعض الفقراء وبفوائد كبيرة، قد حققوا ثروة اقتصادية عالية،^(٢) وخلقوا فجوة في علاقتهم مع العرب، هذا من جانب ومن جانب ثاني فإن عمل التجار اليهود مع بعض الدول الأوربية، وفي مقدمتها إيطاليا التي كان لها مطامع استعمارية للسيطرة على الولاية قد ساعد بشكل أو بآخر بالنظر إلى اليهود بأنهم ساعدوا الإيطاليين بتحقيق غايتهم بالسيطرة على الولاية في العام ١٩١١، وهذا ما نوهنا إليه في مقدمة الحديث عن اليهود في حقبة العهد العثماني الثاني، ومع ذلك فإن اليهود أنفسهم قد اعترفوا، وبأكثر من مناسبة، بطيب معاملتهم وبحسن الأوضاع التي يعيشون في ظلها، ففي العام ١٩٠٧ كتب الرحالة اليهودي (ناحوم شلوش) مقالاً في إحدى الصحف بعنوان (اليهود في طرابلس) أكد فيه بأن مجتمع اليهود في طرابلس مجتمع قوي وسليم فاليهود ممثلون في المحاكم، وهم يعيشون على قدم المساواة مع بقية الطوائف، فمنهم الصناع والتجار والباعة المتجولون وأن مقدساتهم ومقابرهم تحظى بالاحترام والتقدير.^(٣) أما عامة اليهود، والذين عاشوا في الولاية منذ سنوات طويلة هم وعوائلهم، فلم يترددوا بالدفاع عن الولاية ضد أطماع المستعمرين، فعندما نشرت إحدى الصحف الإيطالية والمعروفة باسم (شيشليا) مقالاً يتحدث عن العلاقة الرابطة بين اليهود والعرب، أشارت أن الصحف الإيطالية تتحدث خلال هذه الفترة، بداية عام ١٩١١، عن كراهية اليهود للأهالي والدولة فما كان من اليهود إلا أن أرسلوا خطاباً للجريدة بينوا فيه أن المراسل الذي كتب هذا المقال قد اقتنع بخطأ كلامه عندما قام بزيارة إلى الولاية وقابل أعيان طائفة اليهود، وأطلع بنفسه على حسن العلاقة التي تربطهم بالأهالي. وأن بعض العوائل، وخاصة عائلة (أريبب) قد عرف عنهم صدقهم وإخلاصهم لدولتهم ووطنهم، وأنها، مع غيرها من العوائل لا يمكن لها أن تبيع وطنها، وفي نهاية الخطاب هددوا أصحاب الصحف الإيطالية بأنهم سوف لن يجنوا من مثل هذه المقالات سوى الضرر.^(٤) ولم يكتف اليهود بإرسال هذا الخطاب فحسب، بل نشرت صحيفة (الدردنيل) الإسرائيلية التي تصدر في طرابلس مقالاً كذبت فيه المعلومات الصادرة عن صحيفة شيشليا الإيطالية، وأكدت بأن مراسلها كاذب وجاهل ومغفل وما ذكره في مقاله خال من الحقيقة، فاليهود يحمدون الله لأنهم يعيشون في طرابلس الغرب تحت رعاية الدولة العثمانية وينعمون بالحرية والمساواة.^(٥) إن هذه الحوادث تؤكد أن بعض اليهود كانوا يحرصون على سلامة الولاية والحفاظ عليها من مطامع المستعمرين، خاصة بعض العوائل التي تكونت لها خلال هذه الحقبة ثروات اقتصادية عالية واحتفظت بعلاقات طيبة مع الأهالي والحكومة العثمانية لذلك لم يكونوا على استعداد لخسارة ما حققوه إذا ما وقعت الولاية بأيدي قوة استعمارية جديدة، عكس بعض اليهود الذين كانوا يرحبون بقدم القوى الاستعمارية الجديدة لارتباط مصالحها الاقتصادية مع هذه القوى. ولكن مع ذلك كله فقد بقيت علاقة اليهود مع سكان الولاية من العرب علاقة حسنة يسودها التقاهم والتسامح، ولم يتأثر العرب باليهود وبعاداتهم وتقاليدهم لتفوقهم داخل حاراتهم، ولكن اليهود تأثروا بالمجتمع العربي في بعض الجوانب سواء في المأكل أو الملبس فقط وبقيت لهم تقاليدهم المتوارثة والتي لم تخرج خارج نطاق الحارة أبداً، وربما عمل اليهود أنفسهم على إبقاء هذه التقاليد باعتبارها من التراث الذي لا يجب أن يطلع عليه أحد من غير أبناء ملتهم.

(١) خالد محمد الهدار، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٢) Slousch, op.cit., p: 33.

(٣) (جريدة)، طرابلس، السنة الخامسة، العدد ١٨٨، ١٩١١.

(٤) خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب ١٨٦٤ - ١٩١١، ص ١٦٩.

(٥) الدردنيل (جريدة)، طرابلس الغرب، السنة الأولى، العدد الثالث، ١٩١١. نقلاً عن خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب

١٨٦٤-١٩١١، ص ١٦٩.